دراسة تحليلية لواقع السياسات المالية وأثرها على المستوى العام للأسعار في اليمن خلال الفترة (2000-2008م)

د/ جميل عبد الخالق العريقي

أستاذ المالية العامة المساعد جامعة تعز، مستشار وزارة المالية، وكيل وزارة المالية سابقاً

د/ عبد اللطيف المقدم

أستاذ الاقتصاد القياسي المساعد، نائب عميد كلية العلوم الإدارية جامعة تعز سابقاً

الملخص:

لقد تركت الاتجاهات السعرية التي عاشها الاقتصاد اليمني منذ بداية الألفية الجديدة حتى عام 2008م معدلات سنوية مرتفعة في مستويات أسعار المستهلك بلغت في المتوسط 11.59٪، لتعكس مشكلة هيكلية باتت متأصلة في مكونات ومداخل الاقتصاد الكلي في اليمن، الذي مافتئ يعاني من ظاهرة اختلال التوازن بين قطاعات الإنتاج السلعي (باستثناء القطاع النفطي)، وبين قطاع الخدمات والتوزيع التي مازالت تعمل لمصلحة النشاطات الخدمية الهامشية أو ضعيفة الإنتاجية.

وقد سعت الحكومات المتعاقبة إلى إصلاح تلك الاختلالات مستخدمة في ذلك العديد من السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية ....الخ). وتعتبر السياسة المالية بأدواتها المختلفة (الانفاقية، والإيرادية، والدين العام) أحد أهم السياسة المستخدمة في هذه الشأن.

ولأهمية هذه السياسة والكشف عن الدور الذي اضطلعت وتضطلع به في معالجة تلك الإختلالات الهيكلية، والظواهر المرضية في الاقتصاد تقدمنا بهذا البحث الذي تناول بالدراسة والتحليل السياسة المالية بأدواتها المختلفة، مسلطاً الضوء على مختلف جوانبها. خلال الفترة 2000م 2008م، واتجاهاتها المستقبلية حتى 2012م. كما استعرض البحث بالتحليل الموسع المستويات العامة لأسعار المستهلك خلال الفترة المذكورة وذلك في إطار العلاقة الارتباطية مع تلك السياسة. وبهدف إغناء التحليل تم استخدام منهجية التحليل القياسي من خلال بناء نموذج لقياس مدى تأثير السياسة المالية على مستويات الأسعار، والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية حتى عام 2012م، ليخلص البحث إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بهذا الموضوع.

المقدمة:

تمثل السياسة المالية إحدى السياسات الاقتصادية الكلية الفعالة التي تستخدمها الحكومات لمعالجة الاختلالات في بنية الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية ويبرز تأثير السياسة المالية من خلال أدواتها المختلفة وأهمها الموازنة العامة للدولة بشقيها الإيرادي والإنفاق

والتي تهدف من خلالها إلى ممارسة دور مؤثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية والقطاعية ومعالجة الظواهر المرضية في الاقتصاد كالتضخم والبطالة والدين العام وانخفاض معدلات النمو وارتفاع عجز الموازنة.

إن أهمية السياسة المالية تتجسد بوضوح في أوضاع الاقتصادات النامية ومنها بلادنا ، حيث يعاني الاقتصاد اليمني ضعفاً في الموارد و اختلالات هيكلية وضعف معدلات النمو وتدنياً في حجم الادخار والاستثمار وارتفاعاً في معدلات الاستهلاك ،مع تشوه وضعف القاعدة الإنتاجية ، وارتفاع المديونية وتزايد عجز الموازنة وارتفاع في مستويات الأسعار ،وما يتركه هذا الأخير من تأثير سلبي على مجمل النشاط الاقتصادي من ناحية ،واتساع مساحة الفقر وارتفاع معدلاته ،الأمر الذي دفع بالحكومة اليمنية إلى تبني برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي منذ منتصف التسعينيات استهدفت من خلاله إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني لإصلاح وضع الموازنة العامة للدولة بما يسهم في خفض العجز في الحدود الآمنة ومعالجة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

ولذا فإن دراسة أثر السياسة المالية للحكومة اليمنية بشقيها الإيرادي والإنفاقي على المستوى العام للأسعار تكتسب أهمية بالغة.

أهمية البحث:

تنبثق من الآتي :-

1) أن السياسة المالية كانت ولاتزال إحدى الأدوات الحقيقية والهامة في يد الحكومة اليمنية لتصحيح الأوضاع الاقتصادية بصورة عامة ومعالجة الارتفاع في المستوى العام للأسعار .

2) التوصل إلى رؤية واضحة من خلالها يمكن مكافحة ظاهرة التضخم أو الحد منه في أحسن الأحوال. الأمر الذي سوف يساعد صانعي القرار الاقتصادي والمستثمرين وكافة الأطراف ذات العلاقة في تجاوز آثار تلك الظاهرة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال التالي:

هل السياسات المالية المتبعة من قبل الحكومة اليمنية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي تمكنت من معالجة ظاهرة الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار (التضخم) في الاقتصاد اليمني أو الحد منها على أقل تقدير؟

أهداف البحث:

1) إبراز العلاقة بين تطور النفقات والإيرادات والمستوى العام للأسعار.

2) قياس أثر السياسات المالية للحكومة اليمنية على الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة -: هناك علاقة بين السياسة المالية المتبعة من قبل الحكومة اليمنية وبين ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

الفرضيات الفرعية:

1) توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات والمستوى العام للأسعار عند مستوى معنوية 5.%

2) توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين النفقات والمستوى العام للأسعار عند مستوى معنوية 5. %

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي والقياسي في تناول هذا الموضوع مستنداً في ذلك إلى البيانات والإحصاءات المنشورة من قبل الأجهزة الرسمية ذات العلاقة ومستأنساً بالدراسات المنشورة سلفا حول هذا الموضوع.

حدود البحث:

الفترة الزمنية (2000- 2008م)

وسيتناول البحث بالتحليل الموضوعات التالية:-

المبحث الأول ويتناول بالتحليل تطور الإيرادات والنفقات وصافي الموازنة خلال الفترة 2000-2008م.

المبحث الثاني :في هذا المبحث تم دراسة التغيرُ في الرقم القياسي العام للأسعار خلال الفترة2000- 2008م.

المبحث الثالث : تحليل قياسي لأثر السياسة المالية على المستوى العام للأسعار خلال الفترة2000- 2008م واتجاهاتها حتى 2012 م.

الاستنتاجات والتوصيات :والتي توصل إليها الباحثان.

المبحث الأول: تطور الإيرادات والنفقات وصافي الموازنة خلال الفترة 2000-2008م.

أولا: تطور الإيرادات العامة.

(1-1) الإيرادات الضريبية المباشرة:

من خلال بيانات الجدول التالي :- (1)

جدول رقم (1) تطور الإيرادات العامة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2000- 2008 م

(المبالغ بمليارات الريالات)

م	المؤشر / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
	إجمالي الإيرادات والمنح *	600	562	580	688	837	1145	1485	1461	2028
1	اجمالي الضرائب المباشرة	43	51	62	68	78	163	129	153	203
2	ضرائب غير مباشرة									
	1/2 عوائد الجمارك	30	34	37	42	52	52	36	44	49
	2/2 الضرائب على السلع والخدمات	37	37	39	43	56	70	101	118	119
	اجمالي الضرائب الغير مباشرة	67	71	76	85	108	122	137	162	168
3	إجمالي الإيرادات الضريبية المباشر والغير مباشرة(1+2)	110	122	138	153	186	285	266	315	371
4	إيرادات عوائد النفط والغاز									
	1/4 نفط خام مصدر	238	270	265	307	361	482	612	486	838
	2/4 نفط مباع محليا	135	61	71	97	139	263	435	447	600
	3/4 مبيعات الغاز	4	4	5	5	5	8	13	15	19
	4/4 ضرائب على دخل شركات النفط	54	42	43	49	63	0	1	3	4
	5/4 منح توقيع اتفاقيات	0	3	0	3	0	0	2	0	2
	6/4 عمولات امتياز واخرى	0	6	1	12	11	21	24	26	39
	إجمالي إيرادات عوائد النفط والغاز	431	386	385	473	579	774	1087	977	1502
5	فوائد تشغيل وحصة الحكومة من فائض المؤسسات	23	26	22	17	17	23	37	97	67
6	إيرادات غير ضريبية	18	12	15	20	20	13	42	25	38
7	منح وايرادات أخرى	18	16	20	25	35	50	53	47	50
	إجمالي الإيرادات الغير ضريبية وغير نفطية	59	54	57	62	72	86	132	169	155

تم احتساب البيانات من قبل الباحثين

المصدر : وزارة المالية ، نشرة احصائية مالية الحكومة ، العدد السادس والعشرين2006 ص23 ، 28 لسنوات من 2000 الى 2004 ، والعدد التاسع والثلاثون 2010م ص 18، 23 باقي السنوات.

*إجمالي الايرادات العامة عباره عن (إجمالي الايرادات المركزية مضافاً اليها إجمالي الايرادات المحلية) مطروح منها المنح السلطة المحلية وذلك حتى لا يتضخم حجم الايرادات

يتضح بأن حجم الإيرادات الضريبية المباشرة قد ارتفعت من (43) مليار ريال في عام 2000م إلى (203) مليارات ريال في عام 2008م وبنسبة نمو قدرها 372٪ وبالمقارنة مع إجمالي الإيرادات العامة فقد شكلت ما نسبته 10٪ من إجمالي الإيرادات العامة لعام 2008م. كما بلغ متوسط نسبة النمو السنوي خلال الفترة لهذا المكون حوالي 24,9٪ وبالنظر إلى الوزن النسبي للإيرادات الضريبية المباشرة لإجمالي الإيرادات العامة خلال الأعوام(**2000**م، 2004م، 2007م، 2008م) نجده قد مثل 7,2٪، 20,5٪، 10,5٪، 10٪ على التوالي ويرجع تدني الوزن النسبي إلى الأسباب التالية[2]:

أ -ضعف البنية التحتية للاقتصاد واختلاله الهيكلي.

ب- تواضع حجم الاقتصاد المنظم الذي لا يتيح تطوير الإمكانية الفنية والمؤسسية والتنظيمية للجهات الضريبية بما يمكنها من تتبع مسارات تكون واجهة لمخصصات واستخدامات الموارد لمختلف الجهات المكلفة بتحصيل الضريبة قانوناً . كما أن ضعف بيانات ومعلومات وحدات القطاع المنظم في أحيان كثيرة قد أسهمت في انتشار ظاهرة التهرُّب الضريبي.

ج- حساسية العلاقة بين ارتفاع مبالغ الضرائب المباشرة والتوسع في الإنتاج.

د- إن مكون الضرائب المباشرة مرتبط بطبيعة الاقتصاد اليمني ، ولذا سيظل هدفاً يجب التخطيط لتحقيقه في المدى الطويل.

(1- 2)الإيرادات الضريبية غير المباشرة

لقد ارتفع حجم الإيرادات الضريبية غير المباشرة خلال الفترة 2000م/ 2008م، من حوالي (67) مليار ريال[3] بالأسعار الجارية إلى حوالي (122) مليار ريال في عام 2005م. ثم وصل إلى حوالي (162) مليار ريال في العام 2007م، ليصل إلى (168) مليار ريال في عام 2008م على التوالي. وان معدل النمو بين عام الأساس 2000م والعام الأخير بلغ (150,8٪) أي بمتوسط نمو سنوي قدره حوالي (31٪) سنوياً ، كما أن الوزن النوعي لتغير الضرائب غير المباشرة لإجمالي إيرادات الموازنة العامة للأعوام 2000م ، 2005 م، 2007 م، 2008م. قد بلغ حوالي 11٪.

10,7%و 11 %و 8٪ على التوالي.

(1-3)إيرادات النفط والغاز:

(1-3-1)إيرادات الصادرات النفطية.

إن إجمالي إيرادات الصادرات النفطية تعتبر متواضعة بصورة نسبية سواء من حيث حجمها المطلق بعملات القياس القابلة للتحويل أم بالريال على أساس الأسعار الثابتة ، ويتضح ذلك في البند الخاص بإيرادات عوائد تصدير النفط حيث يشير الحجم المطلق لهذا المؤشر بأنه قد ارتفع بالأسعار الجارية من 238 مليار ريال في عام الأساس 2000م إلى حوالي 482 مليار ريال في عام 2005م لترتفع إلى حوالي 486 مليار ريال في عام 2007م والى 838 مليار ريال في عام 2008م بحسب بيانات الجدول رقم(1)[4]. وان متوسط معدل النمو لهذا المصدر الإيرادي بين عام 2000م وعام 2008م بلغ 20,83٪، كما ان الوزن النوعي لهذا المكون الإيرادي لإجمالي الإيرادات العامة في الموازنة للأعوام المختارة 2000م، 2005م، 2007م، 2008م، بلغ 39,7٪، 42,1٪، 33,26٪، 41,3٪ على التوالي.. إن الأهمية النسبية لهذه الإيرادات في الموازنة تشكل ما نسبته 52,52٪ في المتوسط خلال الفترة 2000 - 2008م من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة مما يعني أن الدور الذي يلعبه هذا المورد في صياغة حجم الموازنة العامة وإيراداتها يعتبر إلى حد ما حاسماً وينظر الى ذلك من الناحية التمويلية لوظيفة الموازنة العامة، وهذا النوع من الإيرادات في الأعوام الأخيرة بالعملة الوطنية الريال وبالأسعار الجارية قد خضعت للمتغيرات في الأسعار العالمية السائدة للنفط في الواقع إلا أن الكمية المصدرة من النفط في هذه الفترة الأخيرة قد اتجهت نحو التناقص إلى حد ما. وبالنسبة للإيرادات النفطية لعام 2008م شاملة ضرائب دخل شركات نفطية ومنح توقيع اتفاقيات وعمولات امتياز فقد بلغت (1483) مليار ريال[5] بالأسعار الجارية بالمقارنة مع الإيرادات النفطية عام 2000م البالغة (427) مليار ريال. إن مقدار الزيادة خلال الفترة المذكورة يعادل (1065) مليار ريال وبنسبة نمو قدرها 247,31٪ وإنها تعادل 73٪ من إجمالي الإيرادات العامة لعام 2008م كما إن اتجاه أسعار النفط العالمية تتجه نحو الارتفاع النسبي وهو في الواقع ليس سوى حوالي نصف القيمة السعرية الفعلية للنفط في السوق العالمي وينظر إلى ذلك من زاوية التوازن العالمي الكلي ، وبحكم التوسع العالمي لنطاق الاستهلاك العيني والكمي للنفط مع ترجيح الأثر المحدود جداً لتعويض استهلاك الطاقة النفطية بطاقة غير نفطية مثل الطاقة الشمسية أو الطاقة المستمدة من المصادر الأقل تلوثاً فإن مستوى الاستهلاك العالمي للنفط قد ارتفع منذ 1973م

بقدر كبير إذا كان نموه السنوي بمقدار لا يقل عن 7٪. وإذا احتسبنا السعر التوازني العالمي في مدى الفترة 1973م وحتى 2007م مثلاً سنجد بأن مستوى سعر 97 دولاراً لبرميل النفط في السوق العالمية قد جرى الوصول إليه في الواقع الاقتصادي العالمي في عام1994 م أو قبل ذلك بكثير وأن مستوى سعر برميل النفط في السوق العالمية في عام 2007م على أساس توازن موضوعي يفوق مستوى 80 دولاراً للبرميل.(6)

(1-3-2)إيرادات النفط المستهلك محلياً:

إن حجم الإيرادات من هذا المصدر قد ارتفعت من حوالي 135 مليار ريال في عام 2000 إلى حوالي 263 مليار ريال في عام 2005م لتصل في عام 2007م إلى حوالي 447 مليار ريال لتصل في عام 2008م (600) مليار ريال (7)وبنسبة نمو قدرها (344,4٪) بين (2000-2008م) تمثل 29,6٪ من إجمالي الإيرادات العامة، وهذا يعني بأن إيرادات النفط المباع محلياً تعادل ثلاثة أضعاف الضرائب غير المباشرة . كما أن متوسط معدل النمو السنوي لهذا المكون قد سجل خلال الفترة 2000م – 2008م ما نسبته (31٪) إلا أن هذه الزيادة قد تذبذبت من عام إلى آخر ، ففي الوقت الذي سجلت انخفاضاً في الأعوام 2001 م، 2002م، 2003م. وذلك بفعل تأثير عدد من العوامل أبرزها الاستجابة النسبية للسياسات الإصلاحية فيما يرتبط باتجاه كمية النفط المستخرج نحو الانخفاض منذ وقت ليس بقصير حيث انه لو كانت قد جرت تعديلات لسعر استهلاك النفط ومشتقاته في السوق المحلية باتجاه الرفع أكثر فإن الاستهلاك المحلي سينخفض وبالتالي تنخفض الحصيلة في عام 2007م بسبب انخفاض كمية الاستهلاك بحجم يفوق معدل الارتفاع ، والعامل الثاني تغيُّر في سلوك استهلاك الوقود للسيارات وغير ذلك من بترول ومشتقات النفط التقليدية إلى غاز لكونه أكثر اقتصاداً حيث إن هناك عدداً كبيراً من السيارات أخذت بالاعتماد على الغاز برغم مشاكل ذلك التحول .كما أن الوزن النوعي لعوائد إيرادات الموازنة العامة للنفط المباع محليا"لإجمالي الإيرادات العامة خلال الأعوام 2000م. 2005م. 2007م، 2008م، بلغ ما نسبته % 22,5، 23%، 30,6%، 29,6%، من إجمالي الإيرادات العامة على التوالي.. إن ذلك النمط في حصة نسبة إيرادات بيع النفط محليا "يظهر تزايد هذا المصدر في تمويل الموازنة العامة ويظهر هنا بعض جوانب الدور التوازني والتوجيهي لاستخدام الموارد وبواسطة الوظيفة التوزيعية وكذا التمويلية للموازنة العامة.

(1-3-3) إيرادات الغاز

يتضح من خلال الجدول رقم (1) بأن إيرادات الغاز قد شهد استقراراً في الأعوام 2000م، 2001م، بواقع 4 مليارات ريال، ليرتفع بعد ذلك في العامين التاليين إلى 5 مليارات ريال لكل منهما ثم يعاود الارتفاع بعد ذلك ليصل في عام 2008م إلى 19 مليار ريال بمعدل نمو قدره 375٪ بالمقارنة مع عام 2000م. وتشكل إيرادات الغاز في عام 2008م [8] ما نسبته 0,94٪ من إجمالي الإيرادات العامة لنفس العام. وهي نسبة متدنية جداً، إلا انه يعوّل على زيادة هذا المكون الايرادي خلال السنوات القادمة عندما يبدأ الضخ للغاز المسال من مأرب.

(1- 4)الإيرادات غير الضريبية وغير النفطية:

ارتفع حجم هذه الإيرادات من حوالي (59) مليار ريال في عام 2000م إلى حوالي (86) مليار ريال في عام 2005م وقد سجل هذا المتغير انخفاضا "في العامين 2001م، 2002م، ليصل هذا المكون في عام 2008م إلى حوالي (155) مليار ريال [9] بالأسعار الجارية. وبزيادة قدرها (96) مليار ريال وبنسبة قدرها 162,7٪ خلال الفترة، وان الوزن النوعي لهذا المكون الإيرادي لإجمالي الإيرادات العامة في الأعوام 2000م، 2005م، 2007م ،2008م – 9,8٪، 7,5%و 11,6٪ و 7,6٪ على التوالي ، ولعل ميل هذا المكون من حيث نسبته لإجمالي الإيرادات العامة على مدى السنوات السابقة، يعكس اختلاف النمو في مفردات هذا المكون مقارنة بمكونات إيرادية عامة أخرى مما يعني أن الزيادة في حجم تلك المكونات الإيرادية الأخرى تفوق بكثير مستوى نمو حجم هذا المكون الإيرادي غير الضريبي في معظم السنوات المذكورة.

ويمكن تفسير انخفاض الأهمية النسبية لهذا المكون لإجمالي الإيرادات العامة الأخرى من خلال معرفة العبء الضريبي [10] خلال الأعوام 2000 م، 2005م و 2007م، 2008م والذي سجل ما نسبته 6,3٪ و 7,8٪ و 6٪ و6٪ على التوالي وهي نسبياً متواضعة ويعود ذلك لانخفاض في بداية الفترة لتخفيض الرسوم الجمركية كأداة إصلاحية للقضاء على التهرب الضريبي غير انه مع الاستمرارية في تطبيق الإصلاحات في استخدام الضرائب ارتفع العبء الضريبي بقدر معين في السنوات الأخيرة، ولذا فإننا نقترح التوسع في تطبيق كافة أنواع الضرائب وشمولها لجميع المكلفين، مما يسهم في زيادة الإيرادات الضريبية وتفعيل آليات مكافحة التهرب الضريبي.

ثانياً: تطور النفقات العامة.

(2-1)إجمالي النفقات العامة:

إن النفقات العامة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2000 / 2008م [11]قد ارتفعت من حوالي (502) مليار ريال في عام 2000م بالأسعار الجارية كما يتضح في الجدول رقم (2) إلى حوالي (1184) مليار ريال بالأسعار الجارية في عام 2005م، وبلغت في عام 2006م (1421) مليار ريال لتصل في عام 2007م إلى (1755) مليار ريال وفي عام 2008م (2248) مليار ريال بالأسعار الجارية ، ويظهر من خلال الحجم المطلق للإنفاق خلال تلك السنوات بأنها قد نمت بنسبة 128,7٪ مقارنة بعام 2000م، وبالمقارنة مع نفس العام فقد حققت نمواً في عام 2008م ما نسبته 347,8٪، ويلاحظ من خلال الإنفاق العام أن مستوى النمو الاسمي خلال الفترة قد بلغ متوسطه السنوي 21٪، غير أن مستوى النمو الاسمي للإنفاق العام في عام 2006م والمقدر بنسبة 20,27٪ قد انخفض بمقدار 14٪ مقارنة بعام 2005م. وإذا ما أخذنا الفترة من 2005م إلى 2008م نجد بأن متوسط النمو السنوي قد حقق ما نسبته 26,5٪ وتعتبر نسبة النمو هذه مرتفعة ولعل الاتجاه الصعودي له في هذه الفترة يعود إلى السياسة العامة المتعلقة بتنفيذ استراتيجية الأجور الجديدة في مرحلتيها . وكذا الزيادة في نفقات الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية ومدفوعات الفوائد، ومعلوم تأثير ارتفاع النفقات على التضخم.

(2-1-1)تطور الإنفاق الجاري خلال الفترة 2000 -2008م.

شهد الإنفاق الجاري نمواً بحسب البيانات الواردة في الجدول التالي: - [12]

الجدول (2) تطور النفقات العامة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2000- 2008 م

(المبالغ بمليارات الريالات)

م	المؤشر / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
	◆إجمالي النفقات العامة	502	522	594	777	888	3118	0142	0175	3224
1	اجور وتعويضات العاملين	141	162	818	202	227	297	387	495	578
2	نفقات السلع والخدمات والممتلكات	56	65	76	87	90	109	148	202	192
3	نفقات الإعانات المنح والمنافع الاجتماعية	142	124	131	186	236	360	418	534	094
4	مدفوعات الفوائد	35	33	35	38	54	69	87	97	126
5	النفقات الغير مبوبة	8	10	11	14	17	19	22	25	30
	اجمالي النفقات الجارية	382	394	144	527	246	853	1062	1353	6186
6	اكتساب الاصول الغير مالية (النفقات الرأسمالية والاستثمارية)	91	83	112	198	121	253	274	310	300
7	اكتساب الاصول المالية وتسديد الخصوم(الاقراض وسداد القروض)	29	45	41	52	35	77	48	87	77
	اجمالي النفقات الراسمالية والاستثمارية	120	128	153	250	426	033	835	397	377

تم احتساب البيانات من قبل الباحثين

المصدر : وزارة المالية ، نشرة احصائية مالية الحكومة ، العدد السادس والعشرين2006 ص68 لسنوات من 2000 الى 2004، والعدد التاسع والثلاثون 2010م ص62 باقي السنوات.

*إجمالي النفقات العامة عباره عن (إجمالي النفقات المركزية مضافاً اليها إجمالي النفقات المحلية) مطروح منها الدعم المركزي الجاري والرأسمالي منعاً للازدواجية

حيث ارتفع حجم الإنفاق الجاري خلال السنوات 2000- 2008م من (382) مليار ريال إلى (1866) مليار ريال، بزيادة في قيمة النفقات الجارية خلال الفترة بلغت (1484) مليار ريال بنسبة 388,7٪، مما يشير إلى أن الإنفاق الجاري قد زاد خلال الفترة بما يقارب خمس مرات ، أما عن نسبة الإنفاق الجاري إلى إجمالي النفقات العامة فقد بلغت 76٪عام 2000م إلا أن سرعان ما

ارتفعت نسبة إجمالي النفقات الجارية من إجمالي النفقات العامة عام 2008م حيث بلغت النسبة 83٪ كون النفقات الجارية بلغت عام 2008 (1866) مليار ريال ، ويرجع أسباب ارتفاع النفقات الجارية خلال الفترة إلى عدد من العوامل أبرزها:

1) ارتفاع الأعباء على الأجور والمرتبات وتعويضات العاملين حيث كانت (141) مليار ريال عام 2000م وارتفعت عام2008م إلى (578) مليار ريال بنسبة زيادة قدرها (310٪)، وذلك بسبب زيادة حجم العمالة في أجهزة الدولة المختلفة بدون ضوابط للاحتياجات القائمة، ونظراً للزيادة في رواتب المدرسين والعاملين في القطاع الصحي وكادر الجامعات والزيادات في مرتبات الجيش والأمن بنسبة 40٪ بالإضافة لبدل غلاء المعيشة لموظفي الدولة الذي بدأ تنفيذه في منتصف عام 2000، لمواجهة الزيادات في مستويات الأسعار المحلية نتيجة الرفع الكلي للدعم عن السلع الغذائية [13] الأساسية وبسبب تأثير ما تم إنفاقه على المشاريع المختلفة التابعة لأجهزة الدولة ، وأخيراً تأثير الزيادات التي تمت على مرتبات وأجور موظفي الدولة خلال الفترة لمواجهة اثر الارتفاع العام في مستويات الأسعار.

2) ارتفاع حجم الإنفاق على الدعومات التي تتحملها الخزانة العامة على المشتقات النفطية وعلى دعم الكهرباء وعلى دعم المؤسسات والوحدات الاقتصادية المعانة من قبل الدولة حيث ارتفع الإنفاق على الدعومات من (116) مليار ريال عام 2000م إلى (869) مليار ريال عام 2008م بنسبة زيادة بلغت 649٪ وهو الأمر الذي يحتاج إلى إعادة دراسة أثر هذه الدعومات على عجز الموازنة وضرورة إعادة النظر بها[14].

3) ارتفاع الإنفاق على السلع والخدمات والممتلكات حيث بلغت (56) مليار ريال عام 2000م إلى (192) مليار ريال عام 2008م بنسبة زيادة قدرها 242,9٪، ترجع الزيادة نتيجة الارتفاع في مستويات الأسعار المحلية المختلفة وبسبب رفع أسعار المشتقات النفطية بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية في رفع أسعار السلع والخدمات.

4) ارتفاع نفقات الفوائد وأعبائها والديون والقروض سواء على القروض التي على اليمن للدول أم الصناديق والهيئات الدولية أو الفوائد التي على القروض المحلية من الجهاز المصرفي. حيث ارتفعت النفقات على الفوائد من (35) مليار ريال عام 2000م إلى (126) مليار ريال عام 2008م بمعدل نمو قدرها 260.%

5) ارتفاع النفقات الجارية غير مبوبة من (8) مليارات ريال عام2000م إلى (30) مليار ريال عام 2008م بمعدل نمو 275٪ وتمثل هذه النفقات الجارية غير المبوبة تلك النفقات المركزية التي تصرف بشكل مركزي أو التي لم تدرج في فصول وبنود محددة بالموازنة ولم تكن معتمدة لأغراض محددة عند إعداد مشاريع الموازنات السنوية.

(2-1-2) تطور الإنفاق الرأسمالي والاستثماري خلال الفترة 2000-2008م.

شهدت النفقات الرأسمالية والاستثمارية ارتفاعاً في قيمتها بحسب البيانات الواردة في الجدول رقم (2)[15] حيث بلغ إجمالي النفقات الرأسمالية والاستثمارية (120) مليار ريال عام 2000م ليستمر في الارتفاع إلى (377) مليار ريال عام 2008، بزيادة خلال الفترة بلغت (257) مليار ريال بنسبة (214،16٪)، وبرغم نسبة هذه الزيادة بين عامي (2000- 2008). إلا أن نسبة حجم الإنفاق الرأسمالي والاستثماري لإجمالي الإنفاق العام قد تراجعت حيث نجد بأن نسبة هذا المكون الانفاقي لإجمالي النفقات العامة قد سجل في عام 2000م 24٪ إلا انه قد تراجع في عام 2008م إلى حوالي 17٪ من إجمالي النفقات. وإنها تشكل معدلات ضئيلة ومتواضعة واقل من النسب الاقتصادية المطلوبة بين النفقات الجارية والرأسمالية والاستثمارية، واستناداً على بيانات الجدول رقم (2) نشير إلى الملاحظات التالية:

1) لقد بلغت النفقات الرأسمالية والاستثمارية (120) مليار ريال عام 2000م وبنسبة 24٪ من إجمالي النفقات العامة لنفس العام، وطبيعة هذه النفقات الرأسمالية والاستثمارية والموجهة للبنية التحتية وحيازة الأثاث والمعدات والبناء والتشييد وغيرها من النفقات الرأسمالية والاستثمارية تعتبر ضئيلة في ضوء احتياجات الجمهورية اليمنية بمحافظاتها (الواحد والعشرون) المترامية الأطراف وفي ظل الكثافة السكانية للجمهورية اليمنية[16] (22) مليون نسمة، وبحسب خارطة الاحتياجات للبنى التحتية والهياكل الأساسية والطرق والمعدات والآلات للمدارس والمستشفيات وغيرها فإن هذه النسبة اقل من النسبة الاقتصادية التي ينصح بها الاقتصاديون في المالية العامة والمتضمنة أن لا تقل النفقات الرأسمالية والاستثمارية عن 40٪ من إجمالي النفقات العامة، بل إن البعض يرون بأنه يجب أن تكون النفقات الرأسمالية والاستثمارية أكثر من 50٪ من إجمالي الإنفاق العام[17,18] وبتحليل التطور الذي حدث خلال الفترة 2000 - 2008م يتبين أن النفقات الرأسمالية والاستثمارية وعلاقتها بإجمالي الإنفاق العام قد ارتفعت من (120) مليار ريال في عام 2000م

إلى (377) مليار ريال في عام2008 م، وأن أهميتها النسبية لإجمالي الإنفاق العام لعامي 2000م - 2008م قد شكلت ما بنسبته 24٪، 17٪ على التوالي.وهذا يشير إلى انخفاض نسبة إجمالي النفقات الرأسمالية والاستثمارية من إجمالي الإنفاق العام، فبينما كانت نسبة النفقات الرأسمالية والاستثمارية 24٪ من إجمالي النفقات العامة عام 2000م نجد أنه انخفض حجم النفقات الرأسمالية والاستثمارية إلى 17٪ من إجمالي النفقات العامة عام 2008م (أي بنسبة 7٪) وهذا يرجع إلى التركيز من قبل الحكومة في ارتفاع نفقاتها الجارية على حساب انخفاض نفقاتها الرأسمالية والاستثمارية.

2) تحليل النفقات العامة خلال الفترة 2000 - 2008م يوضح أن التحيز نحو النفقات الجارية بشكل أكثر بمقارنة نسبة كلٍ من النفقات الجارية والرأسمالية والاستثمارية فبرغم ارتفاع الإنفاق العام الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كل سنوات الفترة ، إلا أن هذه الزيادة كانت لصالح النفقات الجارية على حساب النفقات الرأسمالية والاستثمارية فقد تراجعت نسبة زيادة النفقات الرأسمالية والاستثمارية في السنوات الأخيرة.

3) شكلت النفقات الرأسمالية والاستثمارية خلال الفترة 2000- 2008م من مخصصات إجمالي النفقات العامة نسب متفاوتة حيث كانت النفقات الرأسمالية والاستثمارية 24٪ من إجمالي النفقات العامة عام 2000م بينما ارتفعت إلى 24٪ و25٪ و30٪ و30٪ و27٪ و25٪ و22٪ و17٪ على التوالي خلال الفترة حتى 2008م، وقد وصلت النفقات الرأسمالية والاستثمارية إلى أعلي نسبة من إجمالي النفقات العامة في السنتين 2003م و2004م حيث بلغت 30٪ من إجمالي النفقات العامة.

من خلال التحليل السابق يتضح:

1) أن النفقات العامة بالإضافة إلى الضرائب والدين العام تمثل أدوات السياسة المالية التي تلجأ الحكومة إلى استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وثبات الأسعار فتلجأ السلطات الحكومية من خلال ضغط حجم الإنفاق والعمل على خفض حجم الطلب الكلي لإعادة التوازن إلى الاقتصاد ويتم ذلك بصورة مباشره من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام.

2) أن الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري أهم مكونات الموازنة العامة للدولة حيث يؤدي تضخم حجم العمل في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات في الموازنة العامة، كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم الذي تتحمله الدولة والمساعدات النقدية المخصصة للأسر

الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة إلى زيادة حجم الإنفاق العام، ويترتب عليه في ظل محدودية الموارد المالية للدولة وحدوث عجز في الموازنة وتزايد معدلاته يؤدي بدوره إلى ضغوط تضخمية في الاقتصاد.

3) أن النفقات الرأسمالية والاستثمارية تمثل جانباً مهماً في موازنة الدول النامية ومنها بلادنا ، والتي توجه جزءاً هاماً من مواردها المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتجهيز البنية التحتية كالطرق والسدود وشبكة المياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية وضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى الدخول التي تولدها تلك النفقات مما يسهم في تحقيق الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار.

4) أن التأثير غير المباشر للإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار يتمثل من خلال الدور الذي يمارسه الإنفاق الحكومي في التأثير على عرض النقود، والذي يتحدد من خلال طريقة تمويل الإنفاق الحكومي ، حيث أن الاعتماد على التمويل بالعجز والذي يمول بالاقتراض من الجهاز المصرفي يسهم في زيادة كمية النقود في الاقتصاد بنسبة اكبر من الزيادة في حجم الناتج القومي الحقيقي ، مما يؤدي إلى اختلال في علاقة التوازن بين كمية النقود وكمية الإنتاج من السلع والخدمات مما يسهم في تغذية التضخم ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

5) إن السياسة الانفاقية التوسعية قد أسهمت بصورة واضحة ،إلى جانب عوامل أخرى ، في ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال الفترة المحددة ، حيث حققت النفقات العامة معدل نمو 21٪ في المتوسط خلال الفترة، وان هذا النمو المتزايد يمكن اعادته من ناحية إلى زيادة الإيرادات خلال نفس الفترة، ومن ناحية أخرى إلى محدودية اثر الإصلاحات التي تمت في مجال إعادة هيكلة الموازنة العامة ، والتي ركزت على ترشيد الإنفاق العام كأحد المداخل الأساسية لإصلاح المالية العامة في اليمن[19].

(2-2)الإنفاق الحكومي العام وعلاقته بالرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (التضخم)

أسهمت الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني خلال الفترة 2000- 2008م، نظراً للدور الذي تمارسه الزيادة في حجم الإنفاق العام في خلق دخول نقدية تسهم في خلق طلب إضافي على السلع والخدمات، وذلك باعتبار الإنفاق الحكومي أحد

مكونات الطلب المحلي، بحيث تنعكس الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي في صورة ارتفاع حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات ، مما يؤدي في ظل محدودية العرض الحقيقي منها إلى زيادة فجوة فائض الطلب ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، بالإضافة إلى الدور الذي تمارسه الزيادة في تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الاقتراض من البنك المركزي . وقد هدفت السلطات الحكومية إلى ترشيد الإنفاق الحكومي بهدف خفض العجز في الموازنة باعتباره من أكثر العوامل تأثيراً في حجم الطلب الكلي [20] وبما يكفل الحد من نمو حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.

ثالثاً: تطور صافي الموازنة، وتمويلها خلال الفترة 2000-2008م.

لقد سجلت الموازنة العامة في الجمهورية اليمنية في صافيها فائضاً للأعوام (2000 - 2001- 2006م) بمقدار (98، 40، 65) مليار ريال على التوالي ، في حين سجلت الموازنة عجزاً صافياً في الأعوام (2002- 2003- 2004- 2005- 2007- 2008م) بمبلغ (14، 89، 51، 38، 289، 215)مليار ريال على التوالي في إطار مكون التمويل المحلي والأجنبي بشكل عام إذ أن الائتمان المحلي الممنوح للحكومة من النظام المصرفي قد توقف وذلك بعد أول عملية في علاقة تمويل صافي الموازنة العامة ، خلال الفترة. و الحكومة قد وجهت جزءاً من فائض موازنتها إلى سداد المديونية المحلية عليها للنظام المصرفي عن فترات سابقة[21]، وأما البعد الثاني والبعد الثالث في تمويل ذلك الصافي الفائض في الفترة المذكورة هو تشكيل عنصر ادخار كلي محلي بالعملات الأجنبية يتمثل في استبدال الحكومة لأصل بالعملة الوطنية بأصل أجنبي لزيادة احتياطات الدولة من صافي الموجودات الأجنبية، والبعد الرابع لتمويل فائض الموازنة العامة وهو لا يعتد به من حيث حجمه ، تمثل بالأثر الرقمي لسداد بعض الأعباء لتمويل عجوزات الموازنة العامة في فترات سابقة من مصادر سندات حكومية لكثير من الأطراف، بالإضافة إلى تأثير تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي للاعوام2000- 2001م، وارتفاع أسعار النفط لعام 2006م. غير أن الحال قد تغير في موقف صافي الموازنة العامة للجمهورية اليمنية لبقية الأعوام، كما يوضح ذلك الجدول التالي : - [22]

الجدول (3) تطور صافي عجز الموازنة العامة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2000- 2008م

(المبالغ بمليارات الريالات)

المؤشر / السنوات	* إجمالي الإيرادات والمنح	* إجمالي النفقات العامة	صافي عجز (فائض) الموازنة
2000م	600	502	98+
2001م	562	522	40+
2002م	580	594	14 -
2003م	688	777	89 -
2004م	837	888	51 -
2005م	1145	1183	38 -
2006م	1485	1420	65+
2007م	1461	1750	289 -
2008م	2028	2243	215 -

المصدر: تم احتساب صافي عجز الموازنة من واقع بيانات الاستخدامات والموارد، نشرة احصائية مالية الحكومة الاعداد السادس والعشرين2006 ص28،68 لسنوات من 2000 الى 2004، والتاسع والثلاثون 2010م ص62،23 باقي السنوات

- تم خفض الاقراض المحلي، وسداد القروض المحلية من إجمالي النفقات العامة

* إجمالي الايرادات العامة عباره عن (إجمالي الايرادات المركزية مضافاً اليها إجمالي الايرادات المحلية) مطروح منها المنح السلطة المحلية وذلك حتى لا يتضخم حجم الايرادات، إجمالي النفقات العامة عباره عن (إجمالي النفقات المركزية مضافاً اليها إجمالي النفقات المحلية) مطروح منها الدعم المركزي الجاري والرأسمالي منعاً للازدواجية.

حيث سجلت الموازنة عجزاً "متزايداً انعكست آثاره المدمرة على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية وغير الاقتصادية.

ومن ابرز أسباب عودة ظهور العجز المتنامي في الموازنة العامة كتحدٍ خطير جدا خلال تلك السنوات الأتي:

1) تناقص كمية إنتاج النفط المستخرج بسبب نضوب بعض الآبار المنتجة وعدم وجود اكتشافات جديدة، وانخفاض أسعار النفط المصدر، وانخفاض العوائد على الموارد النفطية الأخرى.

2) تقلص بنود الإيرادات العامة نسبياً "من حيث وتيرة ارتفاعها في ظل الضعف الشديد لمرونة النفقات العامة وعدم مرونة كل من أنواع النفقات الرئيسية والأجهزة الإنتاجية المشكلة لأوعية الأنشطة المالية العامة ومتغيراتها بحكم ضعف مرونة هذين الآخرين.

3) التنامي المتزايد في ارتفاع النفقات الجارية والرأسمالية وعدم اللجوء إلى سياسة مالية تقشفية في كافة المجالات.

4) ضعف كفاءة أجهزة الدولة المختلفة في تحصيل موارد الدولة الضريبية والسمكية والموارد الأخرى.

5) استمرار الأعباء التي تتحملها الموازنة العامة سنوياً على الدعومات: دعم المشتقات النفطية ، دعم الكهرباء ، دعم المؤسسات والوحدات الاقتصادية المتغيرة.

6) زيادة الأعباء على الموازنة العامة الناتجة عن فوائد الدين العام المحلي والخارجي.

7) الاختلالات المرتبطة بهيكلة محددات مفردات الموازنة العامة وأنشطتها وقصور في تفعيل آلية تنمية الإيرادات ورفع مواردها المختلفة.

8) استمرار عجز الموازنة العامة وانعكاساته في حجم الائتمان المحلي المتاح للحكومة على حساب القطاعات الأخرى وحصتها من الائتمان المحلي كعوامل مهمة لتلبية متطلبات استقرار التوازن الاقتصادي الكلي الفعلي والتمكين من توجيه الآثار الائتمانية وأدائها لتحقيق تلك الغايات ، وبالتالي فإن الاتجاه في عجز الموازنة العامة على ذلك النحو في الفترة الأخيرة ، وبالأربع السنوات ومستقبلاً سيؤدي وبلاشك إلى ارتفاع مستمر ومتزايد لمستوى العام للأسعار ، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر سلباً على الأداء الكلي والقطاعي للاقتصاد اليمني على حدٍ سواء.

9) انخفاض الاستثمارات وتدني عوائد الأنشطة الاقتصادية الأخرى وتأثير ذلك سلباً على غياب موارد اقتصادية كان يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً في تنمية وتحسين العوائد الإيرادية في الموازنة.

المبحث الثاني: تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الفترة 2000-2008م.

(2 - 1) مدخل عام:

يعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أكثر الأرقام استخداماً، وذلك باعتباره من أهم المؤشرات التي تعكس الارتفاع في مستويات الأسعار المحلية ، وتصوير التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية لوحدة النقد على الرغم من أهمية البيانات التي يعكسها الرقم القياسي لأسعار المستهلك في زمن

التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار ، وذلك باعتبارها مؤشراً هاماً لقياس التضخم ، من خلال إيضاح التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية لوحدة النقد نتيجة الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار، إلا أن البيانات التي تضمنتها الأرقام القياسية خلال الفترة(2000 - 2008) [23]اقتصرت على عدد من محافظات الجمهورية وليس كل المحافظات مما يقلل من أهميتها في عكس كل التغيرات في مستوى معيشة الأفراد ، كما أن اقتصار العينة التي تشملها الأرقام القياسية على أنماط المستهلكين في الحضر دون الريف يقلل من أهمية تلك الأرقام في عكس التغيرات في مستوى معيشة الأفراد على مستوى الاقتصاد اليمن ، وذلك باعتبار أن تلك الأرقام تعكس التغير في مستوى معيشة الأفراد في الحضر دون الريف [24]، ويتناسب هذا الأسلوب في إعداد الأرقام القياسية في البلدان المتقدمة والتي يعيش غالبية سكانها في الحضر[25] ، أما بالنسبة لبلد نام كاليمن والذي يعيش غالبية سكانه في الريف فإن الاعتماد عند إعداد الأرقام القياسية على عينة من الأسر التي تقيم في المدن الرئيسية لا يعكس حقيقة التغيرات التي تحدث في مستوى معيشة الأفراد ، كما أن الاعتماد على أسلوب العينة في اعداد الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتي تعتمد على نمط الإنفاق لعينة من الأسر التي تعيش في المدن الكبرى لا تعكس حقيقة نمط الإنفاق الواقعي وذلك لاختلاف طبيعة نمط الإنفاق في الريف عنه في الحضر [26]، كما أن اعتماد الأجهزة الإحصائية على الأسعار الرسمية لمبيعات التجزئة عند إعداد الأرقام القياسية لا تعكس حقيقة الأرقام الفعلية خاصة عند انتشار ظاهرة التعامل في السوق السوداء أو في حالة تحديد الأسعار في السوق وفقاً لقوى العرض والطلب وهناك أسباب أسهمت في ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد اليمني لذلك لا بد من التعرض لأهم الأرقام القياسية التي تعكس الارتفاعات التي شهدتها مستويات الأسعار المحلية والتي ترجع إلى مجموعة الظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها الاقتصاد اليمني والتي من أهمها:

1. الارتفاع المتزايد للإنفاق العام، والذي سجل في المتوسط معدل نمو سنوي قدرة 26٪ خلال الفترة المذكورة.
2. انخفاض حجم المساعدات والقروض الميسرة من البلدان العربية المجاورة، الأمر الذي اثر على اتجاهات الإنفاق العام لتغطية هذا الانخفاض.
3. انخفاض حجم تحويلات المغتربين اليمنيين اثر أحداث 11 سبتمبر 2001م والحرب على الإرهاب.

4. الارتفاع العالمي لأسعار بعض السلع والخدمات، والتي لم تقتصر على اليمن وحدها، إلا أن تأثيرها على الاقتصاد اليمني أكثر حدة نظراً لارتباطها بعوامل ومتغيرات هيكلية مرتبطة بجمود العرض الكلي من السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد وضعف مستوى تنافسية السوق المحلي إلى جانب العوامل والمتغيرات الطارئة[27] ويمكن تحليل الجوانب المختلفة لظاهرة ارتفاع الأسعار في اليمن على النحو التالي:

(2-2) تحليل اتجاهات المستوى العام للأسعار خلال الفترة (2000م-2003م)

شهدت الفترة 2000- 2003 تعرض الاقتصاد اليمني لبعض الضغوط التضخمية والتي أدت إلى زيادة المستوى العام لأسعار المستهلك إلى (11.9٪) في عام 2001م مقارنة بعام 2000م ، حيث لم يتجاوز الرقم القياسي لأسعار المستهلك (4.6٪)، وذلك نتيجة الالتزام الصارم لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المعزز من قبل الحكومة. ويمكن تتبع التغيرات الحاصلة في معدل التضخم العام وبعض العناصر الرئيسية المكونة له للفترة 2000م من خلال بيانات الجدول التالي: - [28]

جدول(4) يوضح تطورالرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم السنوية خلال الفترة(2000- 2008)م

السنوات / المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الرقم القياسي العام	104,5	116,7	131	145,6	163,7	182,4	111	119,9	142,8
الغذاء والمشروبات	104,8	118,8	127,6	148,8	176,9	210	114	130	161,6
التبغ والسجائر والقات	105,6	125,8	177	189	216,8	217	111,5	112	123,9
الملابس والاحذية	104	108	116,9	120,8	123,9	127	98	103,5	116
السكن	103	111	120	133,5	136	144	105,7	108,8	135,6
الاثاث	103	106	109	114,6	116	121	103	106	117
الصحة	102,5	115	122	127	136	146	108,8	116,8	132
النقل	100	116	120	124	126	142,5	126,7	128	135
الاتصالات	102	108	116,7	118	120,8	120,9	98,9	96,9	78
الثقافة والترفية	99	101	102,9	108	114	117	97,9	100,7	106,9
التعليم	99	111,7	129	129	128	138,8	109,8	110	115
المطاعم والفنادق	117	135,9	139,9	153	164	196	111,5	113,9	145
خدمات وسلع متنوعة	103	106,6	111	115	119	129	117,9	125,7	138,5
معدل التضخم (٪)	٪4,6	٪11.9	٪12,23	٪10,8	٪12,5	٪11,8	٪10,9	٪10,7	٪18,9

(سنة الأساس 2000م=100) (المبالغ ٪)

تم احتساب البيانات من قبل الباحثين .

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2000- 2008م(الأسعار والأرقام القياسية)

حيث اتضح بأن ارتفاع الرقم القياسي للمستوى العام لأسعار المستهلك في 2001م والبالغ (11.9٪) قد جاء نتيجة للإجراءات المتعلقة برفع الدعم جزئياً عن أسعار بعض السلع ، مثل وقود الديزل ، وفرض الرسوم على بعض الخدمات الرئيسية الأساسية كالمياه والكهرباء

والاتصالات فضلاً عن أن هناك عوامل أخرى أبقت معدلات التضخم مرتفعة على نحو متواصل ، وعلى وجه الخصوص ارتفاع أقساط التأمين للمخاطر الأمنية المضافة إلى تكاليف الشحن المرتبطة بالسلع الاستهلاكية المستوردة التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001 من ناحية أخرى ومن خلال الإطلاع على الجدول يمكن ملاحظة تأثير وعلاقة التضخم في كل من أسعار المواد الغذائية ، التبغ ، القات ، والإسكان باتجاه التضخيم للاقتصاد خلال الفترة 2000- 2003 فأسعار الغذاء والقات مثلت عوامل أساسية في ارتفاع معدلات التضخم والتي عادة ما ترتفع نتيجة لضعف مستويات هطول الأمطار ، وعلاوة على ذلك فقد شجع الاندفاع للأسعار كلاً من الزيادة في حجم صافي الأصول التوسعية للحكومة شاملة الاعتمادات الإضافية للموازنة العامة بنهاية كل سنة.

وبالتالي فإنه يمكن القول إن هناك عدد من العوامل الأساسية التي أسهمت في زيادة معدل التضخم خلال الفترة 2000- 2003وهي:

1) الزيادة في النفقات العامة من خلال إضافة اعتمادات جديدة للموازنة في نهاية السنة المالية 2003م، بالتزامن مع الزيادة في العرض النقدي نتيجة لارتفاع مصاحب في حجم الأصول الخارجية.
2) وجود أنماط من المضاربة والاتجار بالعملة المحلية مقابل الدولار.
3) انخفاض في مستوى التحويلات من النقد الأجنبي إلى اليمن باستثناء تحويلات المغتربين
4) ارتفاع تكاليف الملاحة وأقساط التأمين على السفن الواصلة إلى الموانئ اليمنية وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات إلى اليمن على نحو ملحوظ خاصة عقب تفجير ناقلة النفط الفرنسية (لمبرج)
5) الاستمرار في ارتفاع الأنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي، وزيادة العجز في موازنة الدولة
6) الاستمرار في ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري وزيادة الواردات السلعية وانخفاض الصادرات
7) انخفاض عوائد الاستثمار والادخار وزيادة الاستهلاك الخاص والعام وتأثير ذلك على التضخم

(2-3) تحليل اتجاهات المستوى العام للأسعار خلال الفترة (2004-2005) والانعكاسات المستقبلية على الاقتصاد الوطني:

تشير البيانات في الجدول رقم(4) أنه رغم انخفاض نسبة التضخم من 12.5 ٪ عام 2004 إلى 11.8٪ عام 2005 وبذلك يكون متوسط معدل التضخم السنوي خلال الفترة 2004-

2005م قد بلغ حوالي 11.7٪ وهو معدل مرتفع مقارنة بمعدلات التضخم التي كانت مستهدفة ضمن الإطار الاقتصادي الكلي للخطتين الخمسيتين الثانية والثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وازدادت حده التضخم في جانب السلع الغذائية والأساسية والتي تستحوذ على الجزء الأكبر من إنفاق الأسرة اليمنية خاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسط والذين يمثلون الغالبية العظمى من السكان ، حيث بلغ الرقم القياسي لأسعار الغذاء والمشروبات 210 عام 2005م و 176.7 عام 2004م ومعدل التضخم السنوي للغذاء والمشروبات 5.5٪ عام 2005م بينما كان معدل التضخم السنوي للغذاء والمشروبات عند البدء بتطبيق برنامج الإصلاح عام 1995م 55.9٪[29] . ويلغ الرقم القياسي لأسعار السكن وملحقاته144 عام 2005م بدلاً من 103 عام 2000م ومعدل التضخم للسكن وملحقاته 4.7٪ عام 2005م بدلاً من 3٪ عام 2000م وبلغ الرقم القياسي لأسعار الملابس والأحذية 127عام 2005م بينما كان الرقم القياسي 104عام 2000م حيث بلغ معدل التضخم 2.5٪ بينما كان معدل التضخم للملابس والأحذية 4.4٪ عام 2000م وبلغ الرقم القياسي لأسعار خدمات النقل 142 عام 2005م بينما كان الرقم القياسي لأسعار خدمات النقل 100 عام 2000م وسجلت خدمات المطاعم والفنادق أعلى رقم قياسي للأسعار حيث بلغ 196عام 2005م بينما كان 117عام 2000م وتبين المؤشرات الإقتصادية الكلية والنقدية من خلال الجدول التالي : -

جدول (5) تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية والنقدية والائتمانية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2000- 2008م

(المبالغ بمليارات الريالات)

المؤشر / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	1757	1896	2150	2487	2886	3647	4496	5144	6203
الواردات	(402)	(439)	(542)	(653)	(713)	(902)	(1168)	(1488)	(1865)
الصادرات	614	567	647	720	864	1229	1441	1400	1793
الميزان التجاري	212	28	105	67	151	327	273	(88)	(72)
الحساب الجاري	213	112	78	32	42	125	44	(300)	(250)
الميزان الكلي موقف ميزان المدفوعات	221	110	106	61	98	114	285	28	121
الائتمان المحلي (صافي)	75	46	(9)	93	121	123	180	441	605
صافي الاصول الأجنبية ** (المبالغ بملايين الدولارات)	487	652	838	972	1118	6520	8438	8690	9281
سرعة التداول النقدي	3،3	3،5	2،8	2،7	3,4	3,3	3,2	3,1	3,3
نسبة الصادرات إلى الواردات (٪)	(٪152,7)	(٪129,1)	(٪119,4)	(٪110,3)	(٪121,2)	(٪136,3)	(٪123,4)	(٪94,1)	(٪96,1)
نسبة صافي الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٪12,12	٪5,9	٪3,6	٪1,3	٪1,5	٪3,4	٪0,10	(٪5,8)	(٪4,03)
التضخم النقدي (٪)	٪4,6	٪11.9	٪12,23	٪10,8	٪12,5	٪11,8	٪10,9	٪10,7	٪18,9

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، الحسابات القومية 2000- 2008م: وزارة المالية ، نشرة إحصائية مالية الحكومة لعدد السابع والثلاثون 2009م: البنك المركزي اليمني ،التطورات المصرفية والنقدية مارس 2009م** العملات في الصف (8)صافي الأصول الأجنبية بملايين الدولارات .( ) سالب

وترجع ظاهرة ارتفاع الأسعار خلال الفترة إلى مجموعة من الأسباب يمكن عرضها على النحو الآتي:

1) إتباع سياسة مالية ونقدية أسهمت في زيادة مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد عن العرض المتاح خلال الفترة حيث ارتفع معدل نمو العرض النقدي، ونمو النفقات العامة وبالتزامن مع ضعف واضح في سوق النقد الأجنبي في اليمن وضعف المؤسسات المالية والنقدية القادرة على امتصاص فائض السيولة ، فضلاً عن الجمود النسبي في جانب أسعار الفائدة منذ عام 2000(30).

2) الآثار الجانبية للإصلاحات السعريه التي تمت في عام 2005م والتي أسهمت في ارتفاع الأسعار.

3) ضعف القدرات الإنتاجية للقطاعات الإنتاجية الأساسية وبالذات قطاعي الزراعة والصناعة فعلى سبيل المثال لم تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح في اليمن نسبة 6٪ خلال السنوات الماضية ، كما أسهم عدم توفر المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية والإستراتيجية في تزايد حدة المضاربة على هذه السلع وبالتالي زيادة التضخم.

4) وجود نوع من الاحتكار وبالأخص احتكار القلة، حيث يلاحظ قلة المنتجين أو المستوردين للسلع المنتجة محلياً والسلع المستوردة، وقد لعب هذا الاحتكار دوراً هاماً في زيادة معدلات التضخم.

5) ضعف مستوى الرقابة ، وعدم فعالية الإجراءات لردع المخالفين

6) استمرار ارتفاع وتيرة المخاطر الأمنية في منطقة الشرق الأوسط وبالتالي ارتفاع تكاليف الملاحة وأقساط التأمين على السفن الواصلة إلى الموانئ الإقليمية والموانئ اليمنية وارتفاع أسعار الواردات إلى اليمن ، وهو الأمر الذي ترجم في ارتفاع مستوى الأسعار في السوق المحلية

7) ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية الأمر الذي أسهم في ارتفاع عناصر التكلفة في الدول المنتجة وبالتالي ارتفاع أسعار السلع المستوردة ، فضلاً عن تأثير ارتفاع أسعار النفط على تكلفة الشحن والتي ارتفعت من 58دولاراً/طناً إلى140دولاراً/طن خلال الفترة يناير– ديسمبر 2007.

(2-4) تحليل اتجاهات المستوى العام للأسعار خلال الفترة 2006-2008م

أظهرت البيانات خلال الفترة (2006- 2008)[31] أن معدل التضخم الذي شهده اليمن خلال الفترة بلغ في المتوسط حوالي (13.5٪) وهو معدل أقل من المعدل المستهدف في الخطة الثالثة والمقدر بنحو(14.8٪) ويمثل ذلك مؤشراً إيجابياً للسياسات والإجراءات الهادفة للحد من ارتفاع الأسعار كما أنه بمقارنة معدلات التضخم السنوية المتحققة خلال هذه الفترة مع معدل الفائدة على الودائع البنكية يتضح أن معدلات التضخم كانت أقل من معدل الفائدة على الودائع وهذا يعني وجود عائد موجب على الاستثمارات ، أي أن هناك زيادة فعلية في قيمة الأصل المستثمر ، ولكن على الرغم من ذلك فإن حدة ووطأة التضخم وبالذات في عامي 2007 ، 2008 كانت في مجموعات هامة منها السلع الغذائية والأساسية على وجه الخصوص والتي تستحوذ على الجزء الأكبر من إنفاق الأسر في اليمن وخاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسط وهم الغالبية العظمى من السكان ، حيث بلغ أعلى معدل تضخم لمجموعة الغذاء والمشروبات (15.5٪)عام 2007 كما

بلغ متوسط معدل التضخم السنوي لهذه العينة (12.8٪) عام 2008م ، كما بلغ متوسط التضخم السنوي لمجموعات المطاعم والفنادق، والسكن، والصحة ،والملابس والأحذية ، والسلع والخدمات المتنوعة ، والأثاث والأدوات المنزلية خلال الفترة (2006- 2008) حوالي 3.8٪ ، 8.7٪ ، 12.9٪ على التوالي كما بلغ متوسط معدل التضخم للنقل ومستلزماته حوالي5٪ ، 5٪ ، 4.7 %على التوالي خلال الفترة 2006- 2008م أما مجموعة الاتصالات فقد تراجعت أسعارها بمعدل سنوي متوسط بلغ (- 0,3٪، - 21٪ ، 18.5٪) ، خلال الفترة(2006- 2008) نظراً لارتفاع المنافسة في هذا الجانب . كما بلغ التضخم (مقاساً بالرقم القياسي العام لأسعار المستهلك) في نهاية عام 2008 نسبة (18.9٪) مقابل نسبة (11.17٪) في نهاية عام 2007 ، ويعزى ذلك جزئياً إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة الغذاء والمشروبات الناتج عن الارتفاعات ألسعريه العالمية للمواد الغذائية، أما فيما يتعلق بمخفض الناتج المحلي الإجمالي (معدلات التضخم للناتج المحلي الإجمالي) فتشير التقديرات[32] الأولية إلى ارتفاع معدل التضخم للناتج المحلي الإجمالي من (8.8٪) في عام 2007م إلى (16.1٪) في عام 2008م ، وعند استبعاد النفط يلاحظ أن معدل التضخم للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قد ارتفع من (10.1٪) في عام 2007 إلى (13.2٪) في عام 2008 ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع التضخم لقطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق من (6.9٪) في عام 2007 إلى (18.9) في عام 2008.

الأسباب التي أدت إلى زيادة التضخم خلال الفترة (2006م – 2008م)

يعتبر التضخم نتاجاً لعوامل متعددة (داخلية وخارجية) قد تكون متعارضة فيما بينها وهذه العوامل ستؤدي إلى اختلال العلاقات السعريه بين الأسعار النسبية (أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية) من ناحية وبين أسعار عناصر الإنتاج (مستوى الأرباح ومستوى الأجور). ومن ناحية ثانية فإن هذا الاختلال سيعمق من حالة التفاوت بين دخول عناصر الإنتاج وبالتالي تدهور عملية التوازن الاجتماعي بين الطبقات ، ويمكن التركيز على الأسباب التي أدت إلى التضخم في اليمن خلال الفترة 2006- 2008 في الآتي :

1) ارتفاع أسعار السلع الرئيسية وخاصة الغذائية عالمياً متأثرة بالعديد من العوامل أهمها:

- التغيرات المناخية التي أثرت على عرض المنتجات الزراعية. حيث ارتفع سعر الطن من القمح من 187 دولاراً / طن في يناير 2007م إلى 500 دولار / طن في ديسمبر 2007م،

وبزيادة تصل إلى 148٪ نتيجة لتراجع الإنتاج بسبب الظروف المناخية السيئة كما ارتفعت أسعار الألبان بحوالي 62٪ وأسعار الزيوت 66٪[33].

- التحول نحو إنتاج الوقود الحيوي في بعض الدول المنتجة للحبوب مثل أمريكا والبرازيل والإتحاد الأوربي وغيرها من الدول.
- ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية الأمر الذي أدى إلى زيادة التكلفة في الدول المنتجة، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع المستوردة، فضلاً عن زيادة تكلفة الشحن والتي ارتفعت من 58 دولاراً/ طن إلى 140 دولاراً/ طن خلال الفترة (يناير – ديسمبر 2007م). وما صاحب ذلك من ارتفاع في أسعار المنتجات المتعلقة بالزراعة (كالمكائن الزراعية والأسمدة اللازمة لتخصيب الأرض).

2) ارتفاع قيمة الدولار مقيماً بالريال والذي انعكس سلباً على أغلب أسعار السلع العالمية المقيمة به ، لا سميا أن أغلب الدول المنتجة والمصدرة للسلع الزراعية والتصنيع الغذائي تربط عملتها بالعملة الأمريكية منذ عام 1945.

3) ضعف بنية الناتج المحلي حيث أظهرت البيانات ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات وقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت في المتوسط حوالي (46.4٪ ، 30.6٪) . خلال الفترة (2006- 2008) على التوالي ، بينما بلغ متوسط مساهمة قطاع الزراعة وقطاع الصناعة من الناتج المحلي حوالي (9.2٪) ، (14.9٪) خلال نفس الفترة على التوالي[34]

4) ارتفاع معدلات نمو العرض النقدي ، حيث بلغ متوسط معدل نمو العرض النقدي (الطب الكلي) خلال الفترة (2006- 2008) حوالي (19.4٪) بينما بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (العرض الكلي) 4.3٪ خلال نفس الفترة ، وهذا يعني وجود قوة شرائية في السوق لا يقابلها إنتاج محلي من السلع والخدمات وهي تمثل فائض طلب يدفع الأسعار نحو الارتفاع.

5) التوسع في إجمالي النفقات العامة ، الإنفاق العام ،مقارنة مع الإيرادات العامة خلال الفترة (2006- 2008) الأمر الذي أدى إلى تحويل مستوى الفائض من (1.1٪) من الناتج المحلي عام 2006م إلى عجز بنسبة (7.4٪) من الناتج المحلي عام 2008 وبالتالي زيادة الطلب الحكومي على السلع والخدمات في ظل محدودية العرض المحلي

6) التوقعات التضخمية لدى المستهلكين ، خصوصاً في ظل ضعف مستوى الرقابة من قبل الجهات ذات الاختصاص وعدم فعالية الإجراءات لردع المخالفين ، فضلاً عن قلة الوعي واللامبالاة لدى المستهلكين.

7) وجود نوع من الاحتكار وبالأخص احتكار القلة ، حيث يلاحظ قلة المنتجين أو المستوردين للسلع المنتجة محلياً والسلع المستوردة ، وقد لعب هذا الاحتكار دوراً هاماً في رفع الأسعار وزيادة معدلات التضخم إضافة إلى ضعف المخزون الاستراتيجي.

المبحث الثالث : تحليل قياسي لأثر السياسة المالية على المستوى العام للأسعار خلال الفترة (2000- 2008م) واتجاهاتها حتى 2012 م

أولا: توصيف العلاقة الدالية وتقديرها.

(1-1)توصيف العلاقة الدالية:

إن قياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في إطار منهجية البحث الكمي يتطلب أولًا تقسيم المتغيرات الداخلة في النموذج إلى متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة، هذا بالإضافة إلى توقع اتجاه العلاقة حسب ما يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية،والبحث في الجزء الأول من البحث ، وللتوصل إلى أفضل صيغة رياضية للعلاقة المدروسة فقد تم تجريب عدة أنواع من الصيغ الخطية واللاخطية لاختيار أفضل الصيغ الدالية التي تعبر عن العلاقة المدروسة ، وتم الاختيار استناداً إلى المعايير الاقتصادية أولًا ،ممثلة بقيم واتجاه المعلمات المقدرة ، وإخضاعها للاختبارات الإحصائية المتمثلة في اختبار(T) ومعامل التحديد (R) والاختبارات الأخرى التي تهدف إلى التأكد من خلو العلاقة من مشكلة الارتباط الذاتي، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية(OIS) بوصفها طريقة شائعة الاستخدام لتقدير نماذج المعادلة المنفردة، والتي من خلالها تم تقدير العلاقة الدالية موضع البحث.ولقد جاءت العلاقة الدالية موضع البحث ،وبالاستناد إلى النظرية الاقتصادية وما تقدم في الجزء الأول من البحث كالآتي-:

الرقم القياسي العام للأسعار دالة إجمالي الإيرادات العامة ،وإجمالي النفقات العامة.

ويتضح من الدالة المذكورة آنفا أن الرقم القياسي العام للأسعار(In) هو المتغير التابع ،وتم الاعتماد على البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء والبيانات الصادرة عن وزارة المالية فيما يتعلق بالإيرادات والنفقات العامة بحسب التصنيف الاقتصادي.

وبالنسبة للمتغيرات المستقلة وأولها إجمالي الإيرادات العامة(Re)وهو مقدار ما تحصل عليه

الحكومة من عائدات ضريبية وغير ضريبية والمنح والمساعدات وعائدات النشاط الاقتصادي.

وان المتغير المستقل الثاني إجمالي النفقات العامة (Ex) وهو مقدار الإنفاق التي تصرفه الحكومة على مختلف القطاعات الاقتصادية.

وسنفترض بأن العلاقة دالية، وبالاستناد إلى معطيات النظرية الاقتصادية بين المتغير التابع(In) وبين المتغيرين المستقلين(RE) و(Ex) هي طردية مع (Ex) وعكسية مع (Re) وقد تم تناول العلاقة الدالية من خلال الصيغ المختلفة واختيار أفضلها

(2-1)تقدير العلاقة الدالية وتحليلها:

بهدف قياس أثر الإنفاق والإيرادات على المستوى العام للأسعار تم استخدام النموذج الخطي المتعدد التالي: **حيث أن:**

/ In متغير يمثل الرقم العام للأسعار (التضخم)

/ Re متغير مستقل يمثل إجمالي الإيرادات العامة

/ Ex متغير مستقل يمثل إجمالي النفقات العامة

/ Bo ثابت النموذج ويمثل معدل التضخم عندما ينعدم تأثير المتغيرات المستقلة

/ B1&b2 معالم الانحدار للمتغيرات المستقلة والتي تقيس درجة تأثر المتغير التابع بالتغير في كل من الإنفاق والإيراد.

/ Uiمتغير عشوائي يختزل جميع المؤثرات الأخرى غير المشمولة في النموذج وأخطاء القياس وجمع وتحليل البيانات.

وقد تم تقدير هذه الدالة باستخدام بيانات السلسلة الزمنية للفترة 2000- 2008م باستخدام برنامج التحليل الإحصائي و (spss) كما تم تقدير معادلة الاتجاه العام من خلال تقدير معاملات الانحدار ، و الاعتماد على تحليل التباين وقياس معنوية النموذج باستخدام اختبار فيشر F ومدى جودته وقدرته على أن يوفق بشكل جيد البيانات المتوفرة كما تم الاعتماد على اختبار T لاختبار الدلالة الإحصائية لمعاملات الانحدار المقدرة في النموذج و بالتالي جودة النموذج في التنبؤ الإحصائي بقيم المتغير التابع

جدول يوضح البيانات الفعلية المستخدمة في التقدير عن الفترة المذكورة: بمليارات الريالات (بالأسعار الجاري)

السنوات المؤشر (T)	إجمالي الإيرادات والمنح (Re)	إجمالي النفقات العامة (Ex)	معدل التضخم% (In)
2000م	600	502	% 4,6
2001م	562	522	% 11,9
2002م	580	594	% 12,23
2003م	688	777	% 10,8
2004م	837	888	% 12,5
2005م	1145	1183	% 11,8
2006م	1485	1420	% 10,9
2007م	1461	1750	% 10,7
2008م	2243	2243	% 18,9

المصدر : وزارة المالية ، نشرة إحصائيات مالية الحكومة الأعداد 26 –2006م، 39- 2010م

(1- 3)نتائج الانحدار وتفسيرها الاقتصادي Regression:

1) معامل التحديد

جدول يبين معامل التحديد R square

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.886[a]	.785	.713	1.781027

a. Predictors: (Constant), النفقات, الايرادات

2) تحليل التباين

جدول يبين تحليل التباين وقياس معنوية النموذج باستخدام اختبار f

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
1	Regression	69 360	2	34.680	10 933	.010[a]
	Residual	19 032	6	3 172		
	Total	88 393	8			

a Predictors (Constant) النفقات الايرادات

b Dependent Variable التضخم

3) معامل الإنحدار

جدول يبين تقديرات ثابت النموذج Bo ومعاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة

B1&B 2 ومستوى دلالتها الإحصائية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	9 051	1 528		5 925	001
	الايرادات	- 014	007	-2 135	-1 900	106
	النفقات	016	006	2 913	2 593	041

a. Dependent Variable التضخم

4) التكرار والإنحدار

الشكل الأول يبين المدرج التكراري لقيم البواقي **Residual**

الشكل الثاني يبين القيم المشاهدة وخط الانحدار الحقيقي باستخدام القيم المتوقعة

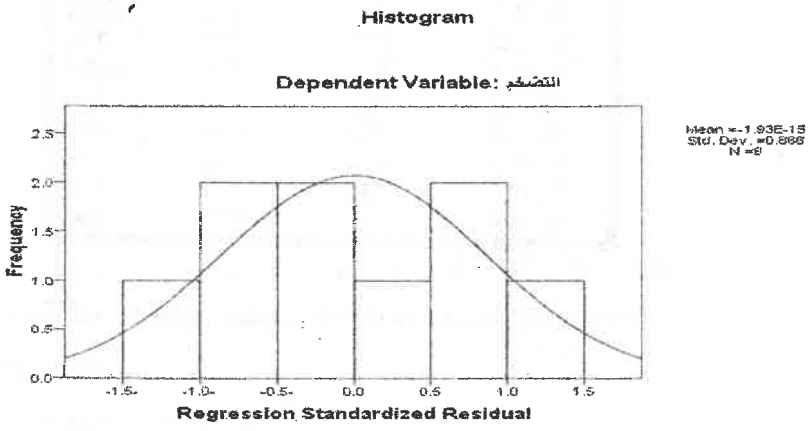

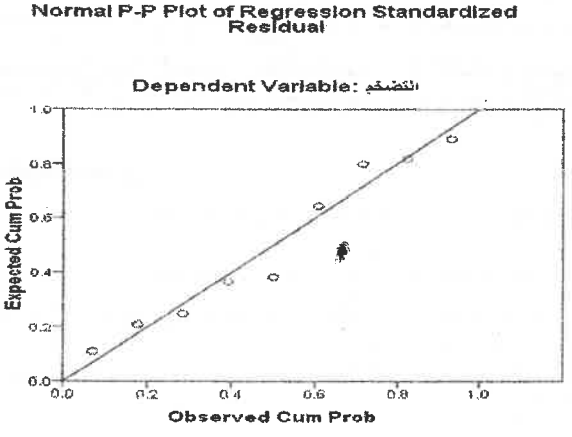

من خلال التحليل الإحصائي السابق يتضح أن:

1) قيمة معامل التحديد R(square) تساوي 0.785 ويدل ذلك أن المتغيرات المستقلة تفسر 79% من إجمالي التغيرات للمستوى العام للأسعار وان المؤشر الإحصائي معنوي من الناحية الإحصائية باعتبار قيمة الاحتمال المقابل لقيمة f اقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05

2) القيمة الاحتمالية لاختبار t بالنسبة لمعامل الانحدار النفقات B2 اقل من مستوى الدلالة المستخدم 0.05 . وهذا يعني انه يوجد فروق معنوية بين قيم النفقات المقابلة للمستوى العام للأسعار.

3) القيمة الاحتمالية لاختبار t بالنسبة لمعامل الانحدار الإيرادات B1 اكبر من مستوى الدلالة المستخدم 0.05 . وهذا يعني انه لا يوجد فروق معنوية بين قيم الإيرادات المقابلة للمستوى العام للأسعار. ونلاحظ ان العلاقة لا تمثل معنوية من الناحية الإحصائية ولكنها تمثل من الناحية الاقتصادية

4) المدرج التكراري يبين أن البواقي Residual تتبع تقريبا التوزيع الطبيعي

لذا يمكننا الاعتماد على النموذج في قياس المستوى العام للأسعار عند القيم المختلفة للمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج ، وأن النموذج المقدر هو:

Int= 9.051-0.014 Ret + 0.016 Ext

من العلاقة السابقة يتبين بوضوح ان المستوى العام للأسعار يتأثر بقيمة النفقات والإيرادات . فان زيادة بمقدار 100 وحدة نقدية في مستوى الإيرادات ستؤدي الى انخفاض المستوى العام للأسعار (التضخم) بنسبة 1.4 ٪ ، وأن الزيادة في النفقات بمقدار 100 وحدة نقدية ستؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار (التضخم) بنسبة 1.6٪.

(1- 4)التنبؤ بحجم الإيرادات والنفقات للأعوام 2009- 2012 م:

لقد تم استخدام البيانات الفعلية للفترة (2000- 2008 م)للتنبؤ للفترة (2009- 2012) باستخدام السلاسل الزمنية Time Series لكل من النفقات والإيرادات مع متغير الزمن T نظراً لانعدام البيانات الحقيقية عن المتغيرات المستقلة لهذه الفترة . والجدول التالي يبين قيم النفقات والإيرادات المتنبأ بها خلال هذه الفترة.

Time Series Modeler

جدول يبين القيم التنبؤية للإيرادات والنفقات خلال الفترة 2009- 2012 باستخدام السلاسل الزمنية

Forecast

Model		2009	2010	2011	2012
Model_1	Forecast	2248.00	2248.00	2248.00	2248.00
	UCL	2853.78	3104.70	3297.24	3459.56
	LCL	1642.22	1391.30	1198.76	1036.44
Model_2	Forecast	2027.99	2027.99	2027.99	2027.99
	UCL	2644.17	2899.39	3095.23	3260.33
	LCL	1411.81	1156.59	960.75	795.65

For each model, forecasts start after the last non-missing in the range of the requested estimation period, and end at the last period for which non-missing values of all the predictors are available or at the end date of the requested forecast period, whichever is earlier.

شكل يبين القيم التنبؤية للإيرادات والنفقات خلال الفترة 2009 – 2012م

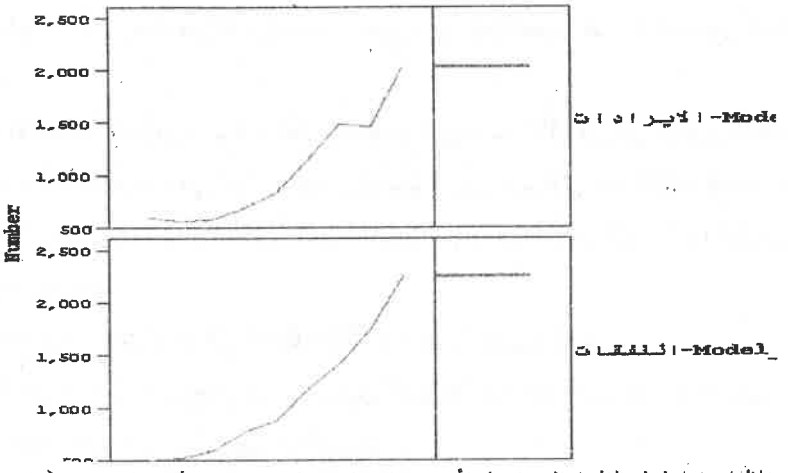

ومن خلال استخدام نموذج الانحدار المقدر استطعنا أن نوجد القيم التنبؤية للمستوى العام للأسعار (التضخم (للفترة 2009 – 2012م والموضح في الجدول التالي :

الزمن	التضخم%	الإيرادات	النفقات	
2000	4.6	600	502	القيم الفعليه
2001	11.9	562	522	
2002	12.23	580	594	
2003	10.8	688	777	
2004	12.5	837	888	
2005	11.8	1145	1183	
2006	10.9	1485	1420	
2007	10.7	1461	1750	
2008	18.9	2028	2243	
2009	17.71	2644.17	2853.78	القيم التنبؤية
2010	18.13	2899.39	3104.70	
2011	18.47	3095.23	3297.25	
2012	18.76	3260.33	3459.56	

من خلال بيانات الجدول السابق للقيم التنبؤية للفترة 2009- 2012م يمكن أن نسجل الملاحظات التالية: يتضح أن إجمالي النفقات سترتفع من 2243 مليار ريال في سنة 2008 إلى 3459.56 مليار ريال في سنة 2012 بالأسعار الجارية ، وبنسبة نمو قدرها 54،23٪ وان متوسط النمو السنوي يعادل 11,76٪ خلال الفترة

1. إن إجمالي الإيرادات سترتفع من 2028 في سنة 2008 إلى 3260.33 في سنة 2012مليار ريال بالأسعار الجارية ، وبنسبة نمو 60.77٪ وان متوسط النمو يعادل 13 ٪ خلال الفترة.

2. إن عجز الموازنة خلال الفترة المذكورة سوف يستمر وإن بنسبة أقل من صافي العجز المسجل في عام 2008م
3. إن معدلات التضخم المتنبأ بها سوف تتراجع بصورة ضئيلة عن معدل التضخم في عام 2008 إلا أنها ستظل مرتفعة عن معدل التضخم المستهدف في الخطة الخمسية الثالثة والمحدد بـ 10 % حيث سيسجل معدل التضخم عن الفترة 2009 – 2012م متوسط قدره 18.27. %

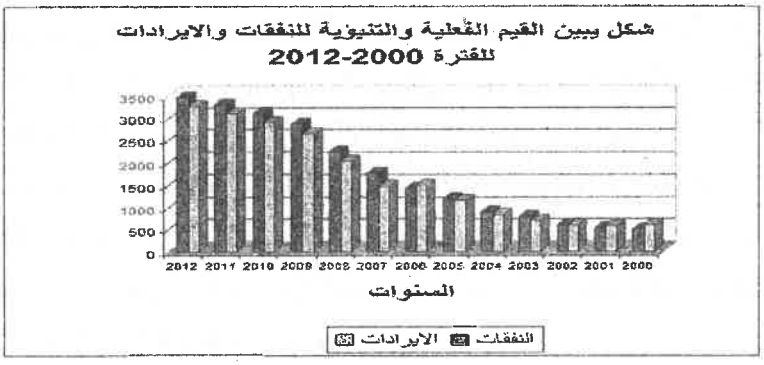

شكل يبين القيم الفعلية والتنبؤية للمستوى العام للأسعار (التضخم للفترة 2000- 2012م)

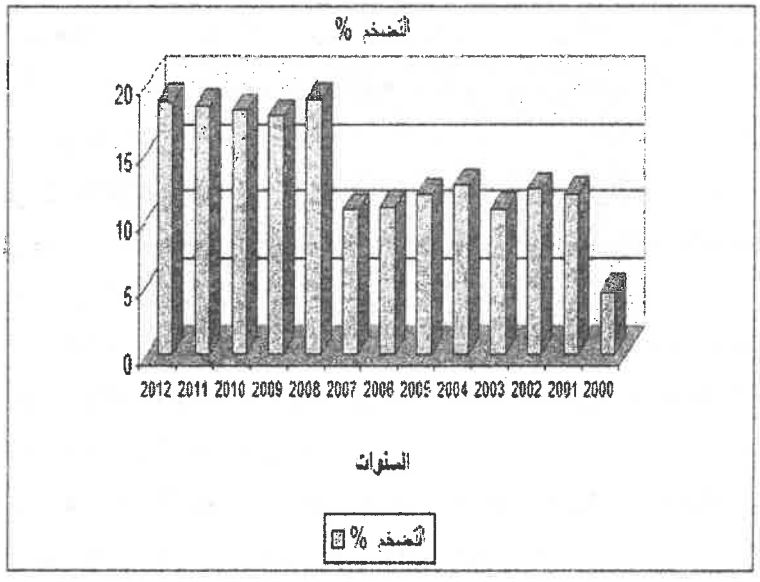

الاستنتاجات:

اتضح أن هناك أثر للسياسات المالية للحكومة على الرقم القياسي للأسعار من خلال :-

1) التوسع في الإنفاق قد أثر على المستوى العام للأسعار باتجاه سلبي، والذي أثر بدوره على أداء الاقتصاد الكلي والقطاعي وزيادة مساحة الفقر.

2) إن السياسة الانفاقية التوسعية خلال الفترة 2006م – 2008م قد أدت إلى تحويل مستوى فائض الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006م والمقدر (1,1٪) إلى عجز نسبته (7,4٪) في عام 2008م الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب الحكومي على السلع والخدمات لينعكس سلباً على مستويات الأسعار.

3) تبين بأن الإيرادات النفطية من خلال تحليل هيكل الإيرادات قد هيمنت خلال الفترة على مكونات الإيرادات الأخرى، مع اتسامها بالتذبذب وعدم الاستقرار تبعاً لتذبذب الأسعار العالمية للنفط ، وأن الاعتماد على هذا المصدر غير الدائم وغير المستقر دون تنمية بقية المصادر الأخرى سيشكل ضغطاً على الموازنة في الأعوام القادمة.

4) لقد احتلت نفقات الدعم على أسعار المشتقات النفطية ونفقات الإعانات والمنح والمنافع حيزاً كبيراً في هيكل النفقات العامة الجارية.

5) إن حجم النفقات الرأسمالية والاستثمارية مازالت متدنية وان نسبتها لا تتجاوز 17٪ في نهاية الفترة. كما أنها قد تراجعت بالمقارنة مع بداية الفترة حيث كانت تشكل ما نسبته 24٪ وهذا يدل على ضعف السياسة المالية المتبعة.

6) الآثار الجانبية للإصلاحات السعرية التي أقدمت عليها الحكومة، في ظل ضعف مستوى الرقابة على تنفيذ السياسات المالية والنقدية وعدم فعالية الإجراءات المتبعة في هذا الخصوص قد أسهمت في ارتفاع الأسعار.

7) إن الاتجاه الانفاقي المتزايد دون استجابة مناسبة من الجهاز الإنتاجي المحلي قد أمسى بالضرورة القوة الدافعة لنمو الضغوط التضخمية والتي تركت آثارها السلبية على حركة الإنتاج المحلي، ومستويات المعيشة، وقدرات الفرد الشرائية.

8) إن بعض الممارسات الاحتكارية للمنتجين والمستوردين المحليين، التي تزامنت مع الارتفاع في الأسعار العالمية لبعض السلع قد عمقت من الضغوط التضخمية.

9) ضعف مستوى الرقابة على تنفيذ السياسات المالية والنقدية والضريبية وعدم فعالية الإجراءات

10) أتضح بأن الموازنة العامة مازالت تعاني اختلالات جوهرية بين شقيها الايرادي والإنفاقي لصالح الأخير وإن الإجراءات التابعة التي اتخذت في بداية فترة الإصلاح فيما يتعلق بحصر عجز الموازنة قد تم التراجع عنها في الفترات اللاحقة . الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات عجز الموازنة بصورة كبيرة وخاصة السنتين الأخيرتين من الفترة.

11) تبين بأن نمو النفقات قد ارتفع بوتيرة أعلى من وتيرة نمو الإيرادات بالرغم من الارتفاع في الإيرادات النفطية خلال الفترة 2000م، 2008م، الأمر الذي أدى لزيادة عجز الموازنة.

12) اتباع سياسات مالية ونقدية أسهمت في زيادة مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد عن العرض ونمو النفقات العامة بحوالي 26٪ خلال الفترة بالتزامن مع ضعف في سوق النقد الأجنبي في اليمن وضعف المؤسسات المالية والنقدية القادرة على امتصاص فائض السيولة مع الجمود النسبي في جانب أسعار الفائدة

13) لقد تبين من خلال التدقيق في البيانات الرسمية المنشورة من قبل الجهات ذات العلاقة بأنها متضاربة، بل ومتناقضة أحيانا حتى في إطار الجهة الواحدة، الأمر الذي يخلق صعوبة بالغة أمام المؤسسات العلمية والباحثين ورجال الأعمال الوطنيين والأجانب على حدٍ سواء وكذا المنظمات الإقليمية الدولية في التحقق من مصداقية تلك البيانات.

التوصيات

أولا : إعادة النظر في السياسة المالية بأدواتها المختلفة المتبعة من الحكومة بما يحقق الهدف من تلك السياسات من خلال : -

1) إصلاح اختلال هيكل الإيرادات غير النفطية نظراً لعدم استقرار وديمومة تلك الإيرادات النفطية.

2) إعادة النظر في التشريعات الخاصة بالإيرادات الضريبية غير المباشرة كونها لم تؤد الهدف منها (الحد من التهريب، تحقيق المنافسة)، بل إنها قد أضافت أعباء جديدة فيما يتعلق بالمضاربة على عملات النقد الأجنبية.

3) إصلاح الإدارة الضريبية ورفع كفاءة العاملين فيها وتحسين أوضاعهم في إطار مكافحة الفساد في تلك الأجهزة.

4) رفع كفاءة تحصيل أموال الدولة ومواردها المختلفة بأقل تكلفة وتقليل الفاقد من الأموال، وتحصيل الأموال المتراكمة والمدورة والمتخلفة لدى الأفراد والمؤسسات والشركات.

5) إعادة النظر في تحصيل ضريبة القات بإلغاء نقاط تحصيل الضريبة وفرضها في المنبع (على المزارع رأساً)

6) ربط سياسة الإنفاق والدعم بإنتاج السلع والخدمات، وإصلاح الاختلال في هيكل النفقات وبما يحد من حجم النفقات الجارية ورفع حجم النفقات الرأسمالية والاستثمارية للدور الذي تؤديه في دعم القطاعات الإنتاجية.

7) ضبط الإنفاق العام واستخدام السياسة الضريبية على السلع الكمالية والعقارات في تقليص حجم السيولة النقدية.

8) عقلنة السياسة الانفاقية بما يسهم في تحقيق فائض في الناتج المحلي الإجمالي.

9) إعادة النظر في النفقات الحكومية من العملات الأجنبية الموجهة للسفارات والبعثات في الخارج ومشتريات الدولة المختلفة ونفقات العلاج

10) تفعيل الرقابة على حسابات الدولة ومؤسساتها المختلفة لتلافي الانحرافات والأخطاء وضرورة أن تكون حساباتها بالدولار في البنك المركزي وفروعه.

11) تعزيز الرقابة على تنفيذ السياسة المالية والنقدية باتخاذ الإجراءات الفعالة في هذا الشأن.

ثانياً: إصلاح الاختلال في هيكل الموازنة العامة من خلال العودة إلى السياسات والإجراءات المتخذة في بداية فترة الإصلاح والمتعلقة بحصر عجز الموازنة من خلال: -

1) الرفع التدريجي لدعم أسعار المشتقات النفطية وربط هذا الرفع بإجراءات إصلاحية مرافقة تقلل من آثاره السلبية .

2) تفعيل شبكة الحماية الاجتماعية بالصورة التي تحقق الهدف المتوخى منها.

3)إعادة استثمار الوفورات المتحققة من رفع الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية.

4)تفعيل الرقابة التموينية على الأسعار واختيار كوادر ذات كفاءة ومصداقية في هذه الإدارات.

5)اتخاذ كافة الإجراءات لمكافحة التهريب والتهرب الضريبي والجمركي والإغراق السلعي، وتنفيذ مبدأ العدالة الضريبية.

6)تقديم حوافز لمعالجة الاختلال في الهيكل الإنتاجي وعلى وجه الخصوص للقطاع الصناعي التحويلي والزراعة والسياحة والأسماك بما يكفل تحقيق تخفيض ملموس في معدلات التضخم والبطالة.

الهوامش:

1) وزارة المالية الإدارة العامة للد راسات الاقتصادية ' نشرة إحصائية مالية الحكومة ' العدد(26) 2006م من صـ13 حتى صـ27 ' والعدد (37) 2009م من صـ10 حتى صـ24 . لمزيد من التفاصيل إنظر:

2) العريقي 'جميل عبد الخالق ' اقتصاديات المالية العامة ' مركز الصادق للطباعة والنشر صنعاء 2006م من صـ264 حتى صـ341 .

3) وزارة المالية ' الإدارة العامة للد راسات الاقتصادية ' نشرة إحصائية مالية الحكومة ' العدد الخامس أكتوبر 2001 من صـ15 حتى صـ49 ' والعدد الثامن عشر إكتوبر2004 من صـ15 حتى صـ43 .والعدد الثامن عشر أكتوبر 2004 من ص11 حتى ص43

4) وزارة المالية ' الإدارة العامة للد راسات الاقتصادية ' نشرة إحصائية مالية الحكومة ' العد السادس والعشرون2006م من صـ14 الى صـ35 والعدد السابع والثلاثون 2009 م من ص16 حتى ص32

5) وزارة المالية ' الإدارة العامة للد راسات الاقتصادية ' نشرة إحصائية مالية الحكومة ' العدد السابع والثلاثون 2009 م من ص11 حتى ص50

6) وزارة النفط اليمنية ، تقرير غير منشور مرفوع لمجلس الوزراء عن تسويق النفط وآثار الأسعار العالمية على النفط اليمني مارس 2007، ص4

7) وزارة النفط والثروات المدنية ، التقرير السنوي لعام 2009، من ص9 حتى 26 .

8) وزارة المالية ' الإدارة العامة للد راسات الاقتصادية ' نشرة إحصائية مالية الحكومة ' العدد السابع والثلاثون 2009 م من ص17 حتى ص19

9) وزارة المالية ' الإدارة العامة للد راسات الاقتصادية ' نشرة إحصائية مالية الحكومة ' العدد التاسع والثلاثون مارس2010من ص12 حتى ص19

10) وزارة الشئون القانونية ،قانون ضرائب الدخل رقم (31) 1991م والمعدل بالقانون رقم (12)عام1999 ص 17

11) وزارة المالية ' الإدارة العامة للد راسات الاقتصادية ' نشرة إحصائية مالية الحكومة ' العدد التاسع والثلاثون مارس 2010م من ص61 حتى ص91

12) وزارة المالية ' الإدارة العامة للد راسات الاقتصادية ' نشرة إحصائية مالية الحكومة ' العدد السادس والعشرين 2006م من ص 62حتى ص 93 ، والعدد السابع والثلاثون مارس2009م من ص 63 حتى ص 84

13) البنك الدولي ، تقرير عن مستوى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي فبراير 2007م ،ص8

14) وزارة المالية ' البيان المالي للحكومة أمام مجلس النواب اكتو بر 2007م، ص22

15) وزارة المالية ' الإدارة العامة للد راسات الاقتصادية ' نشرة إحصائية مالية الحكومة ' العدد السادس والعشرين 2006م من ص 65حتى ص 84 ، والعدد السابع والثلاثون مارس2009م من ص 67 حتى ص79

16)وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح السكاني 006م، ص18

17)عناية ، غازي حسين ، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، دار الجيل، بيروت 1990م، ص92

18)عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2005م ص114

19)البشاري، احمد، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ،الخلفيات- المراحل- النتائج بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي الثاني المنعقد في 18- 20 ابريل 1998م ،إصدارات الثوابت مايو 1999م

20) فؤاد ياسين محمود، آثر برنامج الإصلاح على التضخم والبطالة في مصر (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد، رسالة الماجستير1996م ص82)

21) البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، والتقرير السنوي العام 2000م، ص32، 31

22) وزارة المالية ، الإدارة العامة للد راسات الاقتصادية ، نشرة إحصائية مالية الحكومة ، العدد السادس والعشرين 2006م من ص 67حتى ص 72 ، والعدد السابع والثلاثون مارس2009م من ص 69 حتى ص 74

23) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي من 2000- 2008م الأسعار والأرقام القياسية

24) الحاوري محمد، عجز الموازنة والإصلاح الاقتصادي في اليمن، صنعاء مركز عبادي للدراسات 1999م، ص188

25) عناية ، غازي حسين ، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر2006م من ص9 حتى ص 20

26) الحاوري محمد، مرجع سابق ص190

27) لمزيد من التفاصيل أنظر: زكي رمزي، التضخم والتكليف الهيكلي في البلدان النامية ، القاهرة ، دار المستقبل العربي 1996م، ص115

28) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الاقتصادي السنوي 2006م، ص102 ، وكتاب الإحصاء السنوي 2000- 2003م

29) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الاقتصادي السنوي 2007م، ص100 ، وكتاب الإحصاء السنوي 2004و2005م

30) البنك المركزي اليمني، التطورات النقدية والمصرفية ، الأعدادمن1995م- 2007م

31) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي2007م، ص104

32) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الاقتصادي للأعوام2006- 2008، وكتاب الإحصاء السنوي 2006- 2008، المستوى العام للأسعار

33) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، وكتاب الإحصاء السنوي 2008م، ص284

34) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الاقتصادي السنوي 2008م، ص72حتى ص94

المراجع والمصادر:

1) عناية ، غازي حسين ، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، دار الجيل، بيروت 1990م.

2) عناية ، غازي حسين ، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر2006م.

3) العريقي ، جميل عبد الخالق ، اقتصاديات المالية العامة ، مركز الصادق للطباعة والنشر صنعاء 2006م .

4) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2005م .

5) البشاري، احمد، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، الخلفيات- المراحل- النتائج بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي الثاني المنعقد في 18- 20 ابريل 1998م ، إصدارات الثوابت مايو 1999م

6) فؤاد ياسين محمود، آثر برنامج الإصلاح على التضخم والبطالة في مصر (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد، رسالة الماجستير1996م)

7) الحاوري محمد، عجز الموازنة والإصلاح الاقتصادي في اليمن، صنعاء مركز عبادي للدراسات 1999م.

8) زكي رمزي، التضخم والتكليف الهيكلي في البلدان النامية ، القاهرة ، دار المستقبل العربي 1996م.

9) وزارة المالية ، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية ، نشرة إحصائية مالية الحكومة ، الأعداد الصادرة من 1995-2010م،
10) وزارة المالية ، البيان المالي للحكومة أمام مجلس النواب أكتوبر 2007م.
11) وزارة النفط اليمنية ، تقرير غير منشور مرفوع لمجلس الوزراء عن تسويق النفط وآثار الأسعار العالمية على النفط اليمني مارس 2007.
12) وزارة النفط والثروات المدنية ، التقرير السنوي لعام 2009.
13) وزارة الشئون القانونية ، قانون ضرائب الدخل رقم (31) 1991م والمعدل بالقانون رقم (12)عام1999
14) البنك الدولي ، تقرير عن مستوى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي فبراير 2007م .
15) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي من 2000- 2008م الأسعار والأرقام القياسية
16) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير الاقتصادية السنوية من 1995- 2009م.
17) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح السكاني 2006م.
18) البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، والتقارير السنوية للأعوام من2000- 2009م
19) البنك المركزي اليمني، التطورات النقدية والمصرفية ، الأعدادمن1995م- 2009م.